



أ.د. عبد الجبار عبد العال السعيد
محمد رسول احمد

الديمقراطية الشكلانية :
المفهوم والتاريخ والمنهج

الديمقراطية الشكلانية : المفهوم والتاريخ والمنهج

محمد رسول احمد

أ.د. عبد الجبار عبد العال السعيد

morasool05@gmail.com

ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية - العراق

المخلص:

يتناول هذا البحث مفهوم الديمقراطية الشكلانية من خلال دراسة تاريخها وأصولها الفلسفية ومراحل تطورها في الفكر السياسي الكلاسيكي والحديث. ويركز البحث على مساهمات مفكرين مثل ميكافيلي ومونتسكيو في تطور الفكرة، مروراً بإسهامات علماء الاجتماع السياسي في القرن العشرين مثل ديفيد إيستون وغابرييل ألموند. كما يناقش البحث النقد الموجه للديمقراطية الشكلانية في الفكر السياسي المعاصر، مع تسليط الضوء على المنهجيات الحديثة لدراساتها، مثل منهج النظام لديفيد إيستون ونقد روبرت دال لهذه الأنظمة. يهدف البحث إلى تقديم إطار منهجي متكامل لدراسة الديمقراطية الشكلانية كأحد أبرز مفاهيم السياسة الحديثة، مع تقييم نقدي لمزاياها وعيوبها.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية الشكلانية، المفهوم، المنهج النظمي، مساهمات المفكرين، الفلسفة السياسية.

تاريخ النشر: // 2025

تاريخ القبول: // 2025

تاريخ الاستلام: 2025 /1/25

Formal Democracy: Concept, History, and Method

Muhammad Rasool Ahmad
morasool05@gmail.com

Prof. Dr. Abdul Jabbar Abdul Aal Al-Saedi
ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

Al-Mustansiriya University / College of Political Science - Iraq

Abstract:

This research examines the concept of formalist democracy by exploring its historical evolution, philosophical roots, and stages of development in classical and modern political thought. It highlights the contributions of thinkers such as Machiavelli and Montesquieu, as well as the input of 20th-century political sociologists like David Easton and Gabriel Almond. The study also addresses the critique of formalist democracy in contemporary political philosophy, focusing on modern methodologies for its analysis, such as Easton's systems approach and Robert Dahl's critique of democratic systems. The research aims to provide a

comprehensive methodological framework for studying formalist democracy as one of the most prominent concepts in modern politics while offering a critical evaluation of its merits and limitations.

Keywords: Formal democracy, concept, systematic approach, contributions of thinkers

المقدمة

تُعد الديمقراطية الشكلانية من المفاهيم الرئيسية التي حظيت باهتمام كبير في الفكر السياسي منذ نشأتها وحتى يومنا هذا. ويُقصد بالديمقراطية الشكلانية التركيز على البنى والإجراءات والمؤسسات الشكلية للديمقراطية، بعيداً عن تحقيق المضمون أو الأهداف الجوهرية للأنظمة الديمقراطية. وقد انطلقت فكرة الشكلانية من الفلسفة السياسية الكلاسيكية اليونانية، حيث برزت رؤى متعددة حول مفهوم النظام السياسي المثالي ودور المؤسسات الشكلية في تحقيق العدالة. وقد تطورت هذه الرؤى مع الزمن عبر مساهمات مفكرين مثل ميكافيلي ومونتسكيو، الذين أعادوا صياغة فكرة النظام السياسي في سياقها الحديث.

ومع مرور الزمن، برزت الحاجة إلى إعادة تقييم الديمقراطية في ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية، خاصة خلال القرن العشرين. فقد ساهم علماء الاجتماع السياسي، مثل ديفيد إيستون وغابرييل ألموند، في تطوير مناهج جديدة لدراسة النظم السياسية، بما في ذلك المنهج النظمي الذي يُعد أحد الأسس المنهجية لفهم الديمقراطية. ومع ذلك، تعرضت هذه الفكرة لانتقادات واسعة في الفلسفة السياسية المعاصرة، كان من أبرزها تلك التي قدمها روبرت دال، الذي ركز على القيود التي تفرضها الديمقراطية الشكلانية على تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أحد أبرز المفاهيم السياسية التي أثرت في تشكيل النظم الديمقراطية الحديثة. إذ يُساهم البحث في فهم أبعاد الديمقراطية وموقعها بين النظرية والتطبيق، مع تقديم رؤية نقدية لمستقبل هذا المفهوم.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في فهم مدى قدرة الديمقراطية الشكلانية على تحقيق العدالة والمساواة، وما إذا كانت تكفي المؤسسات الشكلية لضمان نظام سياسي ديمقراطي حقيقي. حيث يناقش البحث التساؤلات التالية:

1. ما هي الأصول الفلسفية لمفهوم الديمقراطية الشكلانية؟

2. كيف تطور هذا المفهوم عبر مراحل الفكر السياسي الحديث؟
3. ما هي أبرز الانتقادات الموجهة للديمقراطية الشكلانية؟
4. كيف يمكن توظيف المنهج النظمي لفهم وتحليل الديمقراطية الشكلانية؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الديمقراطية، رغم أهميتها في بناء النظم السياسية، تعاني من قيود تمنعها من تحقيق العدالة والمساواة الكاملة، مما يستدعي إعادة تقييمها وتطويرها.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي لتحليل تطور الديمقراطية الشكلانية عبر العصور، والمنهج التحليلي والنقدي لدراسة مساهمات المفكرين والنظريات المرتبطة بالمفهوم.

المطلب الأول

تعريف الديمقراطية الشكلانية وتاريخها

مفهوم "الشكلانية" في العلوم السياسية هو مصطلح يستخدم لوصف النظم السياسية التي تحتفظ بالمظاهر والهيكل الخارجي للديمقراطية أو الشرعية، لكن دون تفعيل حقيقي أو تحقيق لمبادئها الأساسية مثل المشاركة الفعلية وصنع القرار. ويمتد هذا المفهوم عبر تاريخ الفكر السياسي، لكنه تطور بصورة أكبر في القرن العشرين مع تطور الدراسات السياسية ونظريات النظام. وفيما يلي سنقوم بتعريفه ونبذة تاريخية مفصلة عن مفهوم الشكلانية في العلوم السياسية ومؤسسيه وتطوره في الفلسفة السياسية:

الفرع الأول: التعريف والأصول التاريخية:

أولاً: تعريفها:

بالرغم من أن البحث في الشكلانية يندرج ضمن الدراسات النقدية في النظم السياسية، إلا أن هذا البحث ليس في صدد نقد النظام الديمقراطي الذي ينتهي الى عبارة مع أو ضد الديمقراطية، وليس في اطار البحث حول بيئة الديمقراطية وتبيئة مفاهيمها كما ناقشها المفكر الراحل محمد عابد الجابري، وكذلك ليس في مقام البحث عن تعارض النظام الديمقراطي الليبرالي والشريعة الإسلامية أو إمكان التوافق بينهما كما فعل الباحث والمفكر نادر هاشمي في اطروحته عن الإسلام والعلمانية والديمقراطية الليبرالية، ومئات الدراسات التي تنتقد النظام الديمقراطي من جوانب مختلفة، وحتى بعضها التي نعتها أصحابها بالديمقراطية الشكلانية كما سيأتي؛ فهي

ليست بالشكلانية بالمعنى الدقيق؛ كما المرادة في هذا البحث، انما ما أبحثه هنا في الديمقراطية هو ما ينطبق حرفيا على مفهوم الشكلانية في اللغة، وهو الاعتناء بالشكل واهمال الجوهر. فتكون الديمقراطية هنا ديمقراطية الشكل حيث تعنتي الحكومة في شكل النظام الخارجي بأن يكون متناسقا مع الشكل الديمقراطي، لكنها تهمل الجوهر الحقيقي للحكم من حيث الحرية والمساواة والعدالة والشرعية والمشروعية وما الى ذلك حتى يكون النظام من الداخل هو أقرب الى النظم الاستبدادية.

وعلى ذلك يمكن أن نؤسس الى تعريف اجرائي للديمقراطية الشكلانية بأنها: وصفٌ لمختلف الأنماط الديمقراطية بغض النظر عن أشكالها بأنها أنظمة سياسية تراعي الشكل المؤسساتي للنظام السياسي ولا تعنتي بالواقع الاجتماعي للمواطنين، فيكون نمط الحكم ديمقراطي في الشكل من حيث مراعاة شروط النظام الديمقراطي. الا أن أغلبية النظم الديمقراطية في العالم ان لم نقل كلها؛ نجدها وان كانت تراعي تلك الشرائط فهي تمارس الخروقات الأساسية للمبادئ التي تركز عليها الديمقراطية والتي منها الحرية والمساواة والعدالة. وتأتي تلك الخروقات ضمن اطار قانوني بحيث يصعب ممارسة الاحكام الرقابية للمخالفين أو محاكمتهم.

ثانيا: أصول الديمقراطية الشكلانية في الفلسفة الكلاسيكية السياسية اليونانية:

تعود الانتقادات للنظام الديمقراطي إلى الفلسفة السياسية في اليونان القديمة، لكنها لم تكن منهجية أو مستقلة، بل ظهرت في صيغ أدبية مثل الأمثال وأدب الحنين للماضي. وقد كان أحد أبرز النقاد تراسيماخوس، السوفسطائي الراديكالي، الذي رفض فكرة تفوق الديمقراطية، وأنكر وجود نظام حكم مثالي، مؤكداً أن جميع الأنظمة تُستخدم من قبل الأقوياء لتحقيق مصالحهم، بدافع الأنانية. وهذا الرفض السوفسطائي لفكرة الحكم المثالي أضاف بُعداً نقدياً آخر للفكر الهيليني، بجانب التركيز على ظاهرة دولة المدينة (افلاطون ٢٠١٧، ١٤).

وقد رأى أوتانس في القرن الخامس قبل الميلاد أن الحكم المثالي يعتمد على سلطة الأكثرية، وفضل الديمقراطية لضمانها المساواة ورقابة الشعب على الحكومة. وفي المقابل، رفض ميجابس هذا المعيار، معتبراً أن عامة الناس يفتقرون للكفاءة اللازمة للحكم الرشيد، ويرى أن الجمهور في سفاوته قد يكون أكثر خطورة من فساد الحاكم الفردي (افلاطون ٢٠١٧، ٢٦٣). ويرى "ميجابس" أن معيار الحكم المثالي هو "الأفضلية" التي تميز بعض الأفراد وتؤهلهم للقيادة بحكمة. وكذلك رفض داريوس الديمقراطية، معتبراً أنها تشجع على المؤامرات وتؤدي لانهايار النظام. وفي مقال منسوب إلى زينوفون بعنوان "دستور الاثينيين"، ينتقد شيخ أوليغاركي الديمقراطية، ويرى أن إصلاح النظام السياسي يستدعي الإطاحة بالديمقراطية تماماً (توشار

(٢٠٢٠ ، ٤٣).

وكان من ألد أعداء الديمقراطية في هذه الفترة أرسطوفانيس Aristophanes الذي جاهر بالتعبير عن استيائه الشديد من الديمقراطية التي أعطت السلطة للشعب الديماغوجي، وزعزت القيم الموروثة وأفستت المواطن الاثيني، وحولته من مواطن قوي و محارب ورياضي وجاد إلى مواطن مريض ومنحل ونفعي وغير سوي(غرين ٢٠٠٧ ، ٤٧).

وكانت أعمال "أريستوفان" تعكس انتقاداته للنظام الديمقراطي بسخرية لاذعة، حيث ينتقد الغوغائية التي تضع السلطة بيد "ديموس" المتقلب، والروح الحربية التي تضر بالريف الإغريقي، والبدع الفلسفية التي تهدد القيم التقليدية، وفساد الأعراف السياسية. وكان نقده أخلاقي بطبيعته؛ إذ يأسف لتحول الأثيني القوي إلى شخص ضعيف مهووس بالذات. ويُعبر أريستوفان، في مجمل انتقاداته عن إحباط المواطن الأثيني أمام انهيار بعض قيم المجتمع، مما يجعل أعماله وثيقة اجتماعية أكثر من كونها بيانًا سياسيًا(توشار ٢٠٢٠ ، ٤١). وكذلك سقراط Socrates (٤٦ - ٣٩٩ ق.م) فهو أيضًا رفض فكرة برو تاجوراس عن امتلاك الجميع لفن السياسة، ومن ثم حق الجميع في العمل السياسي، وحصر معرفة فن السياسة في قلة تتميز بالفضيلة؛ لأن الفضيلة - عنده هي المعرفة، وطالب بأن تتركز السلطة في يد هذه القلة التي تتميز بالمعرفة(افلاطون ٢٠١٧ ، ٥-٨).

وكذلك سقراط قد انتقد الديمقراطية الأثينية لأنها تضع الحكم بيد "الأغلبية الجاهلة" من عامة الشعب. وقد تأثر أفلاطون بهذه الفكرة، خاصة بعد هزيمة أثينا أمام إسبرطة وإعدام معلمه سقراط. فقد رأى أفلاطون أن الديمقراطية تسبب الفتن والفوضى وتعزز الجهل والأنانية والمساواة الخاطئة، معتبرًا أن هذه الأزمات لن تنتهي طالما استمر النظام الديمقراطي(هامرتن ٢٠١٦ ، ٧٠).

لقد عارض أفلاطون النظام الديمقراطي - كما كان معمولًا به في أثينا - بشكل صريح، واعتبره نظامًا ديماغوجيًا وغير أخلاقي، بل وسلبه وصف "النظام السياسي" حين صنفه ضمن الدساتير المعرضة للفوضى. وبناءً على ذلك، رفض أفلاطون شكل الحكم الديمقراطي، وطرح بدلًا منه شكل الحكم "الفكروقيراطي" أو "حكم الفلاسفة" كخيار أفضل وأكمل نظم الحكم، وذلك في كتابه الجمهورية(Lipson 1964, 2) ، أما الديمقراطية فقد صنّفها ضمن نظم الحكم الفاسدة التي ذكرها في الجمهورية في سياق عرضه للتطور المنطقي لنظم الحكم، أو الانحطاط المنطقي للنظام الفكروقيراطي الكامل. وهو لم يجعل الديمقراطية نظامًا فاسدًا فحسب، ولكنه جعله في مرتبة متردية بين النظم الفاسدة؛ إذ جعله في المرتبة قبل الأخيرة في سلم الانحطاط، وهي

المرحلة التي تسبق المرحلة الاستبدادية مباشرة. أي أن أفلاطون يريد بذلك أن يقول: إنه إذا كان حكم الطغيان هو أسوأ أشكال الحكم - بالنسبة له - فإن الحكم الديمقراطي يسبقه مباشرة في المرتبة. وعلى الرغم من أنه يجعل الحكومة التيموقراطية والحكومة الأوليغارشية أيضاً ضمن الحكومات الفاسدة؛ إلا أنه يجعلهما في مرتبة أفضل وأرقى من الحكومة الديمقراطية (أفلاطون ٢٠١٧، ٢٨٧). وكذلك انتقد زينوفون Xenophon (٤٢٦ - ٣٥٤ ق.م) بشدة الديمقراطية الاثينية التي تتميز - برأيه - بالانقسام والفوضى وعدم الكفاءة، والتي تفتقد مقومات القيادة والكفاءة والجدارة والمعرفة). كما رفض عملية الانتخاب أو القرعة كأسلوب لاختيار الحكام، معتبراً أن العامل الوحيد المؤهل للقيادة هو امتلاك صفاتها أو مقوماتها.

وأخيراً نرجع لأرسطو Aristotle (٣٢٢-٣٤ ق.م) الذي - بدوره - يرفض الديمقراطية، لاسيما تلك التي لا تحترم القانون، والتي يسميها الديماغوجية، ويصفها بالفساد والانحراف؛ لما تتميز به الطبقة الحاكمة فيها من جهل وحسد وانحطاط، وبسبب عدم امتلاك هذه الطبقة لمؤهلات القيادة. وحين يصبح الشعب هو الملك - كما يقول أرسطو ويفقد القانون سيادته تتحول الديمقراطية الى الديماغوجية التي تستبدل الأوامر الشعبية بسيادة القانون (Leyden 1985، 24)، وبطبيعة الحال فإن ارتكاز الحكم على هذه الطبقة لم يكن ليرضي كبار الفلاسفة كسقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم. وفي تصنيفه السداسي لأشكال الحكم الذي قدمه في كتابه السياسة وضع أرسطو الديمقراطية ضمن أشكال الحكم المنحرفة، أو الفاسدة التي لا تسعى لتحقيق المنفعة العامة (أرسطو ١٩٤٧، ٢٠٠-٢٢٨). فيتضح مما تقدم بأن الانتقادات التاريخية للديمقراطية كانت واضحة ومتعددة الجوانب، ومنها رفض فكرة المشاركة الشعبية في الحكم وحق المساواة الانتخابية؛ إذ رأى بعض الفلاسفة أن الديمقراطية تسمح للأغلبية غير المؤهلة بتحديد الحاكم، مما يؤدي إلى نتائج غير رشيدة. وكذلك، كانت الديمقراطية في أثينا مبسطة وملائمة لواقع ذلك الزمن، حيث ظهرت الشكلانية كصفة للديمقراطية نفسها، لا كأحد أنماطها. وتتركز هذه الانتقادات على الأسس والمبادئ الديمقراطية، التي قد تفتح أحياناً باباً للاستبداد عبر وسائل قانونية ملتوية.

الفرع الثاني: النقد الحديث للديمقراطية الشكلانية:

أولاً: الديمقراطية الشكلانية في الفكر السياسي الحديث من ميكافيلي إلى مونتسكيو: في القرن السادس عشر، كتب نيقولا ميكافيلي عن كيفية تظاهر الحكام بالفضيلة لتحقيق غاياتهم، حيث أصبحت المظاهر أحياناً أهم من السياسات الفعلية. وقد زرعت هذه الأفكار البذور لمفهوم

الشكلانية في الحكم، حيث قد يكون الشكل الخارجي أداة للحكم بدلاً من تمثيل حقيقي للإرادة العامة، وفي كتابه "الأمير"، يعرض ميكافيلي رؤيته حول السلطة والحكم، مشدداً على ضرورة الفصل بين الأخلاق والسياسة. وهو يبرر استخدام أي وسيلة للوصول إلى السلطة، بما في ذلك الخداع والقوة، مما يطرح تساؤلات حول الأبعاد الأخلاقية للديمقراطية. ويمثل مفهوم ميكافيلي للسلطة بعداً جديداً في السياسة، حيث يبرز فكرة أن الحاكم يجب أن يكون قوياً وقادراً على فرض سيطرته على شعبه، بغض النظر عن الوسائل المستخدمة. وعلى الرغم من أن ميكافيلي لم يكن ديمقراطياً بالمعنى الحديث، إلا أن أفكاره حول أهمية المشاركة الشعبية والشرعية تنبئ بمفاهيم الديمقراطية. فالرؤية السياسية التي قدمها تحذر من الوقوع في الشكلانية في الحكم؛ إذ يرى بأن الحكومة تتطلب من الحكام مراعاة رغبات الشعب لضمان استقرار حكمهم، مما يعكس ظهور فكرة المشاركة الشعبية حتى وإن كانت مشروطة بمبدأ القوة والسيطرة (ميكافيلي ٢٠١٧، ٧٧).

أما مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) في القرن الثامن عشر، فقد تطرق إلى المخاطر التي قد تواجه الديمقراطية أو النظم الجمهورية عندما تفقد التفاعل الحقيقي بين السلطة والشعب، مما يؤدي إلى هيمنة الشكلية على مضمون النظام، ويتبع مونتسكيو هذا الخط من التفكير، لكن برؤية أكثر تعقيداً؛ ففي كتابه "روح الشرائع"، يعبر عن ضرورة وجود توازن بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وهذا التقسيم يعكس فهماً عميقاً لطبيعة السلطة وأهمية تنظيمها لضمان حماية حقوق الأفراد والحفاظ على حرياتهم. كما يرى مونتسكيو أن الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم يتواجد فيه الشعب، بل هي نظام يضمن حمايتهم من استبداد الحاكم. فهو يعتبر أن الحرية الفردية هي أساس الديمقراطية، وأن المؤسسات يجب أن تكون مصممة لحماية هذه الحرية. فتساهم أفكار مونتسكيو في إعادة تعريف الديمقراطية، حيث أنها تتجاوز مجرد الشكل أو الإجراء الانتخابي إلى التركيز على القيم الديمقراطية الحقيقية مثل العدالة والمساواة (مونتسكيو ٢٠١٣، ٢١٩ - ٢٢٠).

ثانياً: تطور الشكلانية في القرن العشرين "علماء الاجتماع السياسي والنظام الشكلي": شهد القرن العشرون تطور كبير في مفهوم الشكلانية بصورة منهجية في العلوم السياسية، خاصة مع ازدهار المدارس النقدية والماركسية. فقد كان ماكس فيبر من الأوائل الذين تحدثوا عن "الشكلانية القانونية" في الأنظمة البيروقراطية، حيث لاحظ كيف يمكن أن تصبح المؤسسات متصلبة وبيروقراطية، إذ يكون التركيز على العمليات الشكلية أكثر من الاهتمام بالأهداف الأصلية مثل الكفاءة أو العدالة. واعتبر أن الشكلانية البيروقراطية تهدد بإفراغ الأنظمة الديمقراطية من

مضمونها (فبراير ٢٠١٥، ٢١٣). وفي هذه الفترة أيضاً، اعتبر "روبرت ميشيلز" أن النظم الديمقراطية تميل إلى التحول نحو الأوليغارشية من خلال ما أسماه بـ"قانون الأوليغارشية الحديدي". فكان يرى ميشيلز أن الشكلية في الديمقراطية قد تتحول إلى وسيلة للحفاظ على السلطة داخل النخبة الحاكمة، فيتم اتباع المظاهر الديمقراطية مثل الانتخابات والتعددية، لكن بدون مشاركة حقيقية من المواطنين العاديين (Michels 1911, 50-55).

ثالثاً: التأطير المنهجي لمفهوم الشكلانية الحديثة "ديفيد إيستون ونظرية النظام":

طور "ديفيد إيستون" مفهوم الشكلية ضمن نظريته عن النظام السياسي، فقد أشار إلى أن النظم قد تتحول إلى شكلية حينما تفشل في تلبية مطالب المجتمع ولا تتفاعل مع بيئتها. وأشار إلى أن الأنظمة السياسية التي تفقد قدرتها على التجاوب مع المطالب الشعبية قد تحتفظ بهياكلها ومؤسساتها الخارجية، لكن تصبح فارغة من المعنى، مما يجعلها شكلانية بدون تفاعل حقيقي مع المواطنين. وتعتبر هذه الرؤية جزءاً من نظريته للنظام المفتوح (Easton 1965, 187-190).

ولابد من التوضيح إلى أن ديفيد إيستون لم يقدم نقداً صريحاً بعنوان الديمقراطية الشكلانية، ولكنه أشار إلى تحديات جوهرية قد تواجه النظم الديمقراطية، وكيف يمكن أن تصبح شكلانية، أي مجرد إطار فارغ من المعنى الفعلي، في حال فقدت قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين والاستجابة لمطالبهم. ويمكن توضيح فكرة الشكلانية في إطار نظرية النظام السياسي عند ديفيد إيستون من خلال النموذج الذي يطرحه حول اختلال عملية تحويل المدخلات (Inputs) إلى مخرجات (Outputs) داخل النظام السياسي. ففي تحليله للنظم السياسية الحديثة، يوضح إيستون أن النظام يعمل بوصفه منظومة مفتوحة تتلقى مطالب ودعمًا من المجتمع، ثم تقوم المؤسسات السياسية بتحويل هذه المطالب إلى سياسات عامة. غير أن هذا التوازن قد يختل عندما يعجز النظام عن الاستجابة الفعالة لتلك المطالب، مما يؤدي إلى بقاء المؤسسات السياسية قائمة من الناحية الشكلية دون أن تؤدي وظائفها الحقيقية (Easton 1965, 187-190).

ويقدم إيستون مثلاً على ذلك في حالة النظم السياسية التي تستمر فيها الانتخابات والبرلمانات والمؤسسات الدستورية شكلياً، بينما تتوقف هذه المؤسسات عن تحويل مطالب المجتمع إلى سياسات فعالة. ففي هذه الحالة تتحول العملية السياسية إلى طقوس مؤسسية لا تؤدي وظيفة التمثيل أو الاستجابة، مما يؤدي إلى ما يمكن وصفه بـ"الشكلانية المؤسسية". ووفقاً لإيستون فإن هذا الخلل يظهر عندما تتراكم المطالب الاجتماعية دون أن يجد النظام القدرة على معالجتها، فينشأ ضغط على النظام قد يؤدي إلى فقدان الشرعية السياسية أو تآكل الدعم الشعبي (Easton

(1957, 383-400).

ومن منظور تحليل النظم، يفسر إيستون هذه الظاهرة بأن النظام يفشل في الحفاظ على تدفق التغذية الراجعة (Feedback) التي تمكنه من تعديل سياساته استجابةً للبيئة الاجتماعية. فعندما تتعطل هذه الحلقة يصبح النظام السياسي محافظاً على بنيته المؤسسية الخارجية، لكنه يفقد قدرته الوظيفية، وهو ما يؤدي إلى حالة من الجمود السياسي أو الشكلانية المؤسسية. وبهذا المعنى لا تكون الأزمة في وجود المؤسسات ذاتها، بل في فقدانها القدرة على أداء وظائفها التمثيلية والاستجابية داخل النظام السياسي. وتكشف هذه القراءة أن تحليل إيستون للنظام السياسي يوفر إطاراً نظرياً مهماً لفهم كيفية تحول بعض النظم الديمقراطية إلى نظم شكلية، إذ قد تستمر الإجراءات الديمقراطية - مثل الانتخابات أو تداول المناصب - دون أن تعكس إرادة المجتمع أو تستجيب لمطالبه الفعلية، الأمر الذي يؤدي إلى انفصال متزايد بين المؤسسات السياسية والبيئة الاجتماعية التي يفترض أن تمثلها. ويمكن تلخيص أفكاره حول هذه النقاط في عدة محاور أساسية كما يلي:

١. **الديمقراطية والشكلانية السياسية:** يرى إيستون أن الديمقراطية قد تتحول إلى نظام "شكلاني" عندما تقتصر على الجوانب الشكلية أو الرمزية دون أن تفي بمتطلبات المواطنين الحقيقية أو تتيح لهم المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية. فالديمقراطية قد تحافظ على إجراءات الانتخابات أو التعددية السياسية من الناحية النظرية، لكن بدون القدرة على التأثير الفعلي في القرارات، فتصبح هذه الإجراءات بلا معنى حقيقي بالنسبة للمواطنين. ويذكر إيستون أن النظام السياسي يحتاج إلى تلبية المطالب وتقديم خدمات حقيقية للمحافظة على شرعيته (Easton 1965, 179)، وإلا فإن دعمه سيصبح دعماً شكلياً غير حقيقي، مما يؤدي إلى تراجع في ثقة المواطنين بالنظام.

٢. **فقدان الشرعية ومشكلة الدعم:** يربط إيستون مفهوم "الشرعية" بالقدرة على كسب "الدعم" المستمر من المجتمع. ويؤكد أن الديمقراطية، كي تكون فعالة، يجب أن تحصل على دعم الشعب بشكل مستمر. فإذا تراجع هذا الدعم وفقد النظام قدرته على الحفاظ عليه، تصبح الديمقراطية مجرد شكلية. فالشكلانية في الديمقراطية تحدث عندما يبقى النظام السياسي على مظهره الديمقراطي لكن دون استجابة حقيقية لمطالب الشعب (Easton 1965, 205-210)، وهذا قد يضعف شرعية النظام ويعرضه لأزمات متكررة.

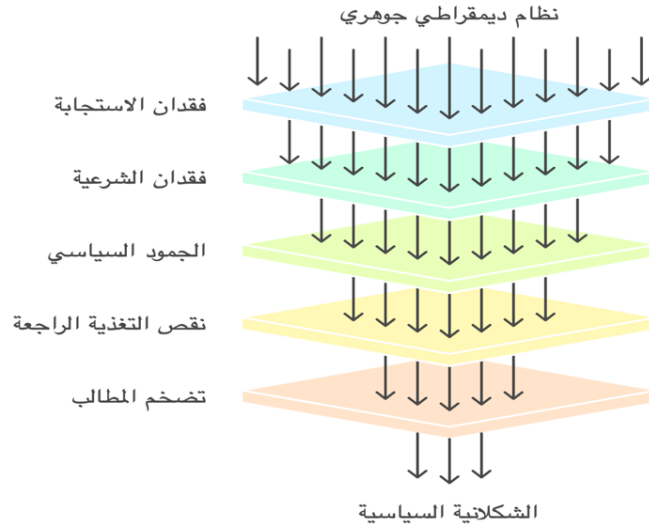
٣. **التكيف والجمود في الأنظمة الديمقراطية:** يشير إيستون إلى أن الأنظمة الديمقراطية بحاجة إلى التكيف المستمر مع المتغيرات البيئية، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

لكن عندما يصبح النظام السياسي غير قادر على التكيف، فإن ذلك يؤدي إلى جمود سياسي، إذ يفقد النظام القدرة على الاستجابة الفعالة للمطالب المجتمعية. وعندما يصبح النظام غير مرن ولا يستجيب للمطالب، تتحول الديمقراطية إلى مجرد إجراءات روتينية. وهذا الجمود يجعل الديمقراطية شكلائية، لأنها تستمر في الاحتفاظ بالمظهر الديمقراطي من حيث الشكل، ولكن بدون فعالية حقيقية في عملية صنع القرار السياسي (Easton 1965, 59-63).

٤. **التغذية الراجعة ودورها في منع الشكلائية:** يوضح إيستون أهمية "التغذية الراجعة" في منع النظام الديمقراطي من الانزلاق نحو الشكلائية. فالتغذية الراجعة تساعد النظام السياسي على التكيف والتجاوب مع ردود فعل المجتمع حول السياسات والمخرجات. فإذا تم تجاهل التغذية الراجعة، سيستمر النظام في تقديم مخرجات غير مرضية للمواطنين، مما يفاقم الشعور بأن الديمقراطية أصبحت غير فعالة وشكلائية. ويشير إيستون إلى أن النظام الذي يفشل في التعلم من التغذية الراجعة سيتحول إلى نظام مغلق لا يتفاعل مع البيئة، مما يؤدي إلى فقدان الشرعية (Easton 1965, 145-150).

٥. **التوقعات المتزايدة وتضخم المطالب:** وفقاً لإيستون، فإن أحد التحديات التي تواجه الديمقراطية هو تضخم المطالب المجتمعية، فعندما يزداد مستوى التوقعات من الحكومة لتلبية احتياجات المواطنين. ويعجز النظام عن الاستجابة لهذه المطالب، تتراجع ثقة المواطنين ويشعرون بأن النظام لا يخدمهم، بل يتحول إلى مجرد إطار فارغ، يحافظ على الإجراءات الشكلائية دون أن يوفر دعماً حقيقياً. وهذا يؤدي إلى تزايد النقد من المواطنين للنظام واتهامه بعدم الكفاءة.

الديمقراطية من الجوهرية الى الشكلانية



الرسم التوضيحي رقم (٢) من عمل الباحث يمثل تحول الأنظمة الديمقراطية من الجوهرية الى الشكلانية وفقاً لديفيد استون

رابعاً: نقد الديمقراطية الشكلانية وتطور المفهوم في الفلسفة السياسية المعاصرة:

في العقود الأخيرة، واصل العديد من علماء السياسة، مثل يورغن هابرماس وتشارلز تيللي، تطوير النقد الموجه للديمقراطيات. فيرى هابرماس أن الأنظمة السياسية في الدول الحديثة قد تنحدر إلى مجرد "شكلانيات" حينما تُستخدم الديمقراطية كوسيلة للسيطرة الرمزية، دون منح المواطنين تأثيراً حقيقياً في السياسات. كما يؤكد أن الشكلانية تنشأ عندما يصبح النظام السياسي مجرد واجهة للاستجابة للضغوط العامة دون تبني تغييرات فعلية في صنع القرار (هابرماس ٢٠٢٠، ٥٥٣-٥٥٩).

ويتناول هابرماس في نقده للديمقراطية ضمن أطروحته الشهيرة "الفضاء العمومي"؛ مسألة عدم كفاية الأنظمة الديمقراطية التي تركز فقط على الإجراءات الانتخابية دون الاهتمام بالعمق الاجتماعي والسياسي الذي يضمن مشاركة فعالة. فيرى هابرماس أن الديمقراطية تحتاج إلى فضاء عام حيوي يسمح بالتواصل الحر وتبادل الأفكار بين المواطنين، فيجب أن تستند النقاشات إلى العقلانية والجدل البناء. كما يشير أيضاً إلى دور الإعلام كعامل محوري، فيمكن أن يتحول من أداة لتعزيز الحوار إلى وسيلة لتقويضه من خلال الإثارة والتضليل. بالإضافة إلى ذلك، يؤكد هابرماس على التحديات التي تواجه الديمقراطية في العصر الحديث، مثل العولمة وتأثير

الشركات الكبرى، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والسلطة. لذلك يدعو هابرماس إلى ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات السياسية، وإعادة بناء الفضاء العام ليكون مكاناً للنقاش العقلاني والمشاركة الفعالة، بدلاً من الاعتماد فقط على التصويت (سينتومير ٢٠٢٣، ١٩٣-١٩٦).

ويذكر "إيف سينتومير" نقد هابرماس للديمقراطية مشدداً على مفهوم الديمقراطية الشكلية الذي يصفه هابرماس عندما تكون الديمقراطية غير كافية لتحقيق العدالة والمشاركة الفعالة؛ إذ يؤكد على أهمية الفضاء العام كمكان لتبادل الآراء والنقاشات ويعتبر أن غياب هذا الفضاء يعيق المشاركة الفعالة ويقلل من قدرة المواطنين على التأثير في القرارات السياسية؛ كما يؤكد على ضرورة أن تستند النقاشات الديمقراطية إلى العقلانية فيجب أن يسعى المشاركون للوصول إلى توافقات مستندة إلى الحجج والأدلة بدلاً من الانفعالات أو المصالح الخاصة. كما ينتقد هابرماس الإعلام الذي يروج لأجندات معينة بدلاً من تعزيز الحوار الديمقراطي ويعتبر أن وسائل الإعلام يجب أن تلعب دوراً إيجابياً في نشر المعلومات وتعزيز الفهم المتبادل بين المواطنين ويناقش التحديات التي تواجه الديمقراطية مثل العولمة وتأثير القوى الاقتصادية الكبرى مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والسلطات السياسية (سينتومير ٢٠٢٣، ١٩٣-١٩٦). ويشير "تشارلز تيلي" في تحليله للعلاقات السياسية إلى أن النظم الشكلية قد تُنتج عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات، فتظل المؤسسات على حالها بينما تتدهور القدرة على تحقيق أهدافها الفعلية مثل تمثيل مصالح الشعب (Tilly 2007, 65-70).

يظهر مما تقدم أن مفهوم الشكلانية قد تطور عبر الزمن، بدءاً من الفلاسفة الكلاسيكيين إلى نظريات النظم الحديثة، ليوضح كيف أن الأنظمة السياسية قد تبدو ديمقراطية من الخارج، لكنها قد تكون خالية من مضمونها الفعلي إذا افتقرت إلى مشاركة شعبية حقيقية وتأثير فعال.

خامساً: الشكلانية في الدراسات السياسية المقارنة والنظم السلطوية:

من التطورات الحديثة في دراسة الشكلانية السياسية هو استخدامها لتحليل النظم السلطوية. فقد تناول عدد من علماء السياسة، مثل "خوان خوسيه لينتس" (Juan Linz 1926 - 2013)، كيف يمكن للنظم غير الديمقراطية أن تحتفظ بمظاهر شكلية من الديمقراطية (مثل الانتخابات أو المؤسسات البرلمانية) بهدف إضفاء شرعية وهمية على النظام أمام المجتمع الدولي والمحلي. ويعتبر لينز أن هذه "الشكلانية الديمقراطية" تكون كآلية لاستدامة السلطة عبر الحفاظ على مظاهر الديمقراطية، لكنها تظل غير حقيقية عندما يتم التحكم في نتائج الانتخابات وتقييد المعارضة. كما يرى أن هذه الاستراتيجيات تعزز "السلطوية المرنة" في بعض الأنظمة، مما

يسمح للحكام بالتحكم في السلطة دون إظهار انتهاك مباشر للمعايير الديمقراطية (Linz 1975, 168-172).

كما يشير في كتابه "Totalitarian and Authoritarian Regimes"، الى نقد الديمقراطية من عدة جوانب، فهو يشير إلى أن العديد من الأنظمة تعتبر نفسها ديمقراطية رغم عدم تحقيقها للشرعية الفعلية، موضحاً أن الديمقراطية ليست مجرد إجراء انتخابي بل تتطلب وجود مؤسسات قوية وقيم مجتمعية تدعمها، وعندما تفتقر الأنظمة إلى هذه القيم تصبح الديمقراطية شكلية، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في العملية السياسية. كما يتناول لينز كيف يمكن أن تؤدي الديمقراطية إلى تآكل الاستقرار السياسي، فإن تعدد الأحزاب والنقاشات السياسية الحادة يمكن أن يؤديان إلى انقسامات مجتمعية وصراعات، مما يجعل الحكم الفعال صعباً. وينتقد النخب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، زاعماً أن هذه النخب قد يضعون مصالحهم الشخصية فوق مصالح الجمهور، مما يؤدي إلى الفساد وسوء الإدارة ويقوض المبادئ الديمقراطية. ويلفت لينز الانتباه إلى كيفية استجابة الأنظمة الديمقراطية للأزمات، فقد تلجأ الحكومات الديمقراطية إلى اتخاذ تدابير استثنائية تؤدي إلى تقويض الحريات المدنية، مما يُظهر هشاشة الديمقراطية (Linz 1975, 36-42).

وقد أكد "لينتس" على أن الديمقراطية غالباً ما تكون عرضة للاختراق من قبل النخب السياسية التي تسعى لتعزيز مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة. ويشير إلى أن هذه الديناميكية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستويات المشاركة السياسية بين المواطنين، مما يجعل العملية الديمقراطية أكثر عرضة للأزمات. بالإضافة إلى ذلك، يناقش لينز كيف أن الأنظمة الديمقراطية في أوقات الأزمات قد تتجه نحو تقليص الحريات المدنية وفرض قيود على الحقوق الأساسية، مما يعكس تدهوراً في التزامها بالمبادئ الديمقراطية. ويتناول أيضاً مفهوم "ديكتاتورية الأغلبية"، فيمكن أن تؤدي سيطرة الأغلبية على القرارات السياسية إلى تهميش الأقليات وتآكل حقوقهم، مما يزيد من المخاوف بشأن العدالة والمساواة في المجتمع. كما يشدد لينز على أن هذه التحديات تعكس الحاجة إلى تطوير مؤسسات سياسية أقوى وأكثر استدامة، قادرة على حماية الحريات وضمان تمثيل جميع الفئات في المجتمع، ويؤكد أن الديمقراطية تحتاج إلى المزيد من الجهود لتعزيز الشرعية والمشاركة الشعبية لتفادي الانزلاق نحو الاستبداد (Linz 1975, 45-55).

ويشير لاري دايموند أيضاً إلى أن العديد من الدول التي توصف بأنها "ديمقراطيات هجينة" أو "أنظمة شبه ديمقراطية" تعتمد بشكل أساسي على الشكلانية لإضفاء شرعية على النظام السياسي، بينما تفتقر إلى المحتوى الحقيقي للديمقراطية مثل العدالة الاجتماعية والمشاركة الفعلية

في الحكم. ويظهر دايموند في أعماله حول "الديمقراطيات الانتخابية" أن الشكلانية الديمقراطية تُستخدم لتضليل الرأي العام وجذب الاستثمارات الدولية، رغم أن النظام في جوهره لا يستجيب لمطالب المواطنين ولا يحترم الحريات المدنية (Diamond 1999, 23-28).

سادسا: الشكلانية في التحولات الديمقراطية والنظم الانتقالية: يُستخدم مفهوم الشكلانية أيضاً لتحليل النظم الانتقالية التي تمر بمرحلة التحول من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية. في هذه الحالات، قد تُنفذ الإصلاحات الشكلية دون أن تكون هناك نية حقيقية لتحقيق الديمقراطية الكاملة. وقد ناقش صامويل هنتغتون هذه الظاهرة في كتابه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، عندما أوضح أن بعض الأنظمة تلجأ إلى إجراء تغييرات شكلية في هيكلها السياسية، مثل إقامة الانتخابات أو إنشاء برلمانات، دون منح هذه المؤسسات سلطة حقيقية. فتهدف هذه "الديمقراطيات الشكلية" إلى إرضاء الضغوط الدولية والمحلية مع الاستمرار في السيطرة على السلطة فعلياً (هنتغتون 1993، 107-110). ويضيف "ألفريد ستيفان" و"خوان لينز" في دراسة النظم الانتقالية أن هذه الأنظمة غالباً ما تستخدم الشكلانية لإضفاء مظهر ديمقراطي دون توفير الحريات المدنية أو حقوق الإنسان الأساسية (Stepan 1996, 38-42). فهذه الإصلاحات الشكلية تجعل النظام يبدو ديمقراطياً في الظاهر، لكن المؤسسات تكون ضعيفة وعاجزة عن محاسبة السلطة التنفيذية أو تحقيق سيادة القانون.

المطلب الثاني

الاطار المنهجي النظمي لدراسة الديمقراطية الشكلانية

"Democracy Formalism"

في العلوم السياسية، تشير الشكلانية (Formalism) إلى التركيز على الهياكل والقواعد الرسمية للمؤسسات السياسية، مثل الدساتير، والقوانين، والنظم الانتخابية، دون النظر العميق إلى الديناميكيات الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على عمل هذه المؤسسات. فتعتمد المناهج الشكلية على دراسة كيفية تنظيم النظام السياسي، وهيكله الرسمي، والوظائف المحددة التي يؤديها، مع التركيز على البنى الثابتة للمؤسسات. ويُعتبر هذا النهج مفيداً في تحليل البنى السياسية الرسمية وتوزيع الصلاحيات، وهو ما يسهم في فهم العمليات السياسية ضمن إطار قانوني رسمي (Heywood 2013, 34-39).

لكن هذه الدراسة الشكلية للنظام السياسي تشكل اليوم أزمة النظام السياسي، الذي أدت به من النظام إلى الانحطاط السياسي بحسب تعبير فوكوياما؛ إذ واجهت الشكلية انتقادات واسعة

في الدراسات السياسية الحديثة، فقد اعتبرها البعض محدودة وغير قادرة على تقديم صورة دقيقة وشاملة للنظام السياسي. لأنها تسمح بتمرير الفساد السياسي والخروقات المعيارية ضمن اطار قانوني تنتستر به، وهذا ما يقوم به المنهج الشكلي الذي يحمي الانحطاط السياسي بهياكل النظام الشكلانية ضمن اطار قانوني ودستوري. لذلك يرى العديد من النقاد أن تجاهل السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية يجعل المناهج الشكلية غير كافية لفهم تعقيدات السياسة الواقعية، لأن العديد من القرارات السياسية تتأثر بالعلاقات غير الرسمية، والقوى الاجتماعية، والرأي العام، والعوامل الاقتصادية. وبالتالي، يرى كثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية أن المناهج الشكلية ينبغي أن تكمل بمنهجيات أخرى، مثل التحليل السلوكي والنظريات النقدية، لتحقيق فهم أشمل للظواهر السياسية (Easton, 1953, 85-90). وسيتم تناول المنهج الشكلي في النظم السياسية من خلال عدة محاور:

الفرع الأول: المنهج الشكلي لدراسة النظم السياسية عند ديفيد إيستون:

شهد حقل العلوم السياسية تطوراً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعل المناهج التقليدية عاجزة عن استيعاب الظواهر السياسية الجديدة؛ فظهرت الحاجة الملحة لتطوير مناهج بحث جديدة تهدف إلى فهم هذه الظواهر بشكل أفضل. من بين هذه المناهج، جاء التحليل النظمي كأحد أبرز الاقترابات المستحدثة في منتصف الخمسينيات، مما أسهم في إعادة تشكيل الدراسات السياسية (Easton, 1953, 5-7). وقد جاء هذا الاقتراب متأثراً بعلماء الاجتماع مثل "بارسونز" و"هومانز"، الذين طوّروا مفهوم النظام الاجتماعي. بفضل هذه التأثيرات، استطاع عدد من العلماء مثل "إيستون" و"ألموند" و"كولمان" استخدام هذا الاقتراب في دراساتهم. ويعتبر ديفيد إيستون الرائد في إدخال هذا المفهوم إلى حقل العلوم السياسية، مما أدى إلى تسميته أحياناً بـ"اقتراب إيستون" (Almond 1970, 100-103).

وفي عام ١٩٥٣، قدم إيستون أساسيات مفهوم النظام السياسي في كتابه الذي يحمل نفس الاسم، فتطورت أفكاره بشكل أوضح في مقالته المنشورة في دورية عالم السياسة عام ١٩٥٦، ثم في كتابه التحليل النظمي للحياة السياسية عام ١٩٦٥. وقد اعتبر إيستون الحياة السياسية كشبكة من التفاعلات التي تحدث ضمن النظام السياسي وبين البيئة المحيطة به. ويرى أن المجتمعات تميل لأن تكون كيانات مستمرة ضمن بيئات أكبر، ويمكن تعريفها كنظم تتكون من عناصر مترابطة وقابلة للقياس (Easton 1965, 22-25). تعد هذه الفكرة بمثابة نقطة انطلاق هامة لفهم النظام السياسي بشكل أكثر دقة، حيث تتطوي على تفاعلات ديناميكية بين المدخلات والمخرجات، فتبدأ العملية من المدخلات التي تتفاعل مع النظام وتنتهي بالمخرجات. فعملية

التغذية الاسترجاعية تلعب دوراً حيوياً في الربط بين هذين الجانبين-15 (Easton 1953, 17).

وقد أسس إيستون إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض المرتبطة بمفاهيم سياسية هامة توضح الخصائص الرئيسية للنظام السياسي، مما يساعد في تأسيس دراسة مفهوم "الشكلانية" في النظم السياسية من خلال تقديم إطار مفهومي يوضح كيفية التفاعل بين العناصر المختلفة في النظام وكيفية تأثير هذه التفاعلات على الأداء السياسي-30 (Easton 1965, 32).

ويمكن القول بأن "ديفيد إيستون" هو أول من كتب عن الاطار المنهجي لدراسة شكل النظم السياسية، وقدم مساهمات مهمة في هذا المجال. ففي كتابه: *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science* الذي نشره في عام ١٩٥٣، قدم تحليلاً للنظام السياسي، مؤكداً على أهمية الهياكل الرسمية والقواعد القانونية التي تحكم العمل السياسي. فطرح "إيستون" في كتابه هذا؛ رؤية هيكلية تركز على دراسة النظام السياسي من خلال هياكله وقواعده الرسمية. وكان توجه إيستون رد فعل على إغفال الدراسات السياسية التقليدية لدراسة المؤسسات والهياكل بشكل مستقل عن العوامل الفردية والاجتماعية. وقد اعتبر إيستون أن النظام السياسي يمكن تحليله كنظام متكامل يتكون من عناصر رسمية (كالقوانين والمؤسسات) تعمل بطريقة منهجية، دون الحاجة لتفسيرها بناءً على الشخصيات أو التأثيرات الثقافية. وأسهم إيستون في تطوير "نظرية النظم"، التي تشبه النظام السياسي بالنظام الحيوي، فيستقبل المدخلات ويعالجها عبر هياكل رسمية. كما تناول في أعماله تأثير الهياكل القانونية والدستورية على فعالية النظام السياسي واستجابته لاحتياجات المجتمع (Easton 1953, 60-65).

يعد الاقتراب النظمي الذي قدمه إيستون أحد الأسس لفهم التحليل السياسي، فيسعى هذا الاقتراب إلى تقديم إطار شامل يعكس التفاعلات المعقدة بين مكونات النظام السياسي. وتركز الدراسة من منظور هذا الاقتراب على كيفية استجابة النظام للمؤثرات الداخلية والخارجية، مما يساعد في فهم الديناميات السياسية بشكل أفضل. ولا يقتصر هذا الإطار على دراسة النتائج فحسب، بل يشمل أيضاً فهم كيفية تأثير المدخلات مثل الرأي العام، والمصالح الخاصة، والضغوط الخارجية على مخرجات النظام (Easton 1953, 30-35).

نلاحظ بأن فهم الشكلانية في النظام السياسي من خلال الاقتراب النظمي ذا أهمية خاصة، فهو يتيح لنا تحليل كيفية تعامل الأنظمة السياسية مع القيم والمصالح المتضاربة. ويدعو إيستون إلى النظر في النظام السياسي كنموذج ديناميكي، عندما تتفاعل عناصره بشكل

متبادل، مما يساهم في تشكيل الأداء السياسي الفعلي. ويعكس هذا المفهوم كيف يمكن للنظم أن تظهر بمظهر الديمقراطية الشكلانية، فتوجد عمليات انتخابية وقانونية لكنها تفتقر إلى التفاعل الحقيقي والمشاركة الفعالة من قبل المواطنين (Almond 1963, 10-12). كما يقدم التحليل النظمي أدوات لفهم كيفية حدوث الانحرافات عن الأنظمة الديمقراطية، ويشير إلى أهمية السياقات التاريخية والاجتماعية في تشكيل هذه الأنظمة. ويساعد هذا التحليل على كشف الفجوات بين الممارسات الشكلية والواقع الفعلي، مما يوفر فهماً أعمق لمدى فعالية الديمقراطية ومدى قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المواطنين (Tilly 2007, 5-8).

إن إسهام إيستون في تطوير الاقتراب النظمي يظهر أهمية التفكير في الأنظمة السياسية على أنها ليست مجرد هياكل جامدة، بل ككيانات حيوية تتفاعل وتتطور. ويساعد هذا الفهم على تقديم تحليلات أكثر دقة للعمليات السياسية، ويتيح للباحثين والأكاديميين تطوير استراتيجيات لفهم الشكلية في النظم السياسية وتحدياتها. وبفضل هذا الاقتراب، يمكن تقديم توصيات لإصلاح الأنظمة السياسية وتعزيز فعالية الديمقراطية في السياقات المختلفة (Easton 1965, 55-60). لكن هذا المنهج سرعان ما واجه انتقادات، إذ رأى البعض أن المناهج التي تعنتي بدراسة الشكل تفتقر إلى القدرة على تفسير التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل كبير على عملية صنع القرار السياسي. وقد أدت هذه الانتقادات إلى تطور مناهج جديدة في العلوم السياسية تشمل التحليل السلوكي والتفسيرات السياقية، مما أضاف إلى النظريات النظمية أساساً أكثر شمولية وتحليلاً ديناميكياً للسياسة (Heywood 2013, 34-39).

وقد تابع إيستون تطوير نظريته في النظم السياسية من خلال عدة أعمال لاحقة، فقد ركز على كيفية معالجة النظام السياسي للضغوط الواردة من المجتمع (المتتمثلة في المطالب والتوقعات)، واستجابته لها عبر سياسات ومخرجات محددة. وقد عرّف إيستون النظام السياسي على أنه (مجموعة من التفاعلات المجردة التي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع)، مشدداً على دور النظام في تحقيق الاستقرار والتوازن من خلال قنواته وهياكله الرسمية، وهو ما يعكس توجهاً شكلياً واضحاً (Easton 1953, 95-100).

نالت نظرية النظم الخاصة ب إيستون شهرة واسعة وساعدت في إدخال مفهوم "المدخلات" و"المخرجات" (inputs and outputs) إلى مجال العلوم السياسية. فالمدخلات تتمثل في طلبات المواطنين ودعمهم للنظام، بينما تتمثل المخرجات في السياسات والقرارات الصادرة عن النظام السياسي. وقد شكّل هذا التحليل أساساً للكثير من الدراسات اللاحقة التي سعت لفهم كيف تستجيب النظم السياسية للتغيرات الاجتماعية والضغوط الداخلية. وبهذا، رسخ إيستون رؤية

شكلية تهتم بالبنية الرسمية للنظام السياسي وتفاعلاته الداخلية، محاولاً تقديم تفسير شامل ومستقل عن التأثيرات الخارجية (Easton 1965, 110-115). وسيتم تناول نظرية الشكل النظمي عند إيستون ومتعلقاتها في النقاط التالية:

أولاً: نقد الشكلانية في نظرية إيستون: على الرغم من إسهام إيستون الكبير، واجهت نظريته في النظم السياسية نقداً من باحثين آخرين في العلوم السياسية، خاصة مع صعود مدارس فكرية جديدة مثل النظرية السلوكية والنقدية. فقد اعتبر بعض النقاد أن التركيز المفرط على الهياكل والقواعد الرسمية لا يعكس الواقع الفعلي للنظام السياسي، فقد تتأثر عملية صنع القرار بشكل كبير بالعلاقات غير الرسمية، والمصالح المتباينة، والضغط الشعبي. وهكذا، ظهرت مطالبات بتوسيع إطار التحليل السياسي ليشمل العوامل الاجتماعية والثقافية إلى جانب الهياكل الرسمية، مما قاد إلى تطوير مناهج تحليلية أكثر شمولية، تتجاوز إطار الشكلية الصارم الذي أسسه إيستون (Heywood 2013, 45-50).

ثانياً: الشكلانية وتأثيرها على المنهجيات الحديثة: على الرغم من التحديات التي واجهتها النظرية الشكلية، إلا أن تأثيرها لا يزال بارزاً في العديد من مجالات العلوم السياسية. فقد ساهمت في صياغة مناهج التحليل الكمي والنوعي، فقد درس الباحثون كيفية تأثير الهياكل المؤسسية الرسمية على النتائج السياسية، وكيف يمكن لهذه الهياكل أن تعكس أو تساهم في التغيرات الاجتماعية. وهذا الفهم يعزز من أهمية القوانين والدساتير كأساس للعمل السياسي الفعال ويعطي شرعية للدراسات التي تركز على الأبعاد الرسمية للنظم السياسية. كما أدى هذا النهج إلى تطوير نماذج رياضية تُستخدم في تحليل الأنظمة السياسية، مما يعكس الانتقال نحو استخدام أدوات تحليلية أكثر دقة في دراسة العلاقات السياسية (Lijphart 1971, 677-680). فهذه النماذج لا تهدف فقط إلى دراسة القوانين والدساتير، بل تهدف أيضاً إلى اختبار كيف تؤثر التغيرات في هذه الهياكل على سلوك الفاعلين السياسيين وقراراتهم.

ثالثاً: الشكلانية في السياقات المعاصرة: في السنوات الأخيرة، أصبحت دراسة الشكلانية محورية في النقاشات حول الديمقراطية والممارسات السياسية في سياقات متنوعة. على سبيل المثال، يستخدم الباحثون شكل النظام السياسي لفهم كيفية تأثير القوانين الانتخابية على السلوك الانتخابي للأفراد. فعند تحليل كيفية تصميم النظام الانتخابي، يمكن للباحثين استنتاج كيف يؤثر ذلك على مشاركة الناخبين والتمثيل السياسي، مما يفتح المجال لدراسات أعمق حول تأثير البنى القانونية على القضايا الاجتماعية والسياسية. إضافة إلى ذلك، فإن الشكلية تعزز من أهمية المسألة القانونية والتقييد بالقوانين في النظم السياسية المعاصرة، مما يجعل من الضروري فهم

هذه الهياكل في سياق التحولات السياسية، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية (Levitsky, and Lucan 2010, 19-25).

رابعاً: الشكلانية والتطبيقات العملية: يتمثل أحد التطبيقات العملية للنظم الشكلية في مجالات السياسة العامة وإدارة الحكم. إذ يركز المسؤولون وصناع السياسات على القوانين والإجراءات الرسمية عند وضع السياسات وتنفيذها، مما يؤكد أهمية الشكل في التأكد من أن السياسات تتماشى مع الإطار القانوني وتحقق الأهداف المحددة. ويمكن ملاحظة ذلك في كيفية تصميم برامج الحكومة والميزانيات، فتلتزم الحكومات بالقوانين واللوائح التي تحدد كيفية تخصيص الموارد وتنفيذ المشاريع. فتؤدي مناهج دراسة الشكل أيضاً دوراً مهماً في عمليات الانتخابات وإدارة النزاعات السياسية. فهي تضمن وجود آليات قانونية لتسوية النزاعات الانتخابية، مما يساهم في تعزيز الثقة في العملية الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، يتطلب النظام الانتخابي وضع قواعد واضحة لعملية الاقتراع، مما يساهم في تقليل الفساد وضمان نزاهة الانتخابات (Dahl 1989, 73-80). ولكن يمكن احتمال حدوث عكس ذلك إذ تمارس الحكومات التزوير والتضليل والفساد تحت ستار الشكلانية المؤسساتية.

خامساً: الشكلانية والنظريات النقدية: رغم دور المناهج الشكلية المهم في فهم النظم السياسية، فإنها تجذب أيضاً انتقادات من قبل النظريات السياسية الأخرى. فيشير النقاد إلى أن المناهج الشكلية قد تتجاهل أو تبالغ في التقليل من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في النظم السياسية. هؤلاء النقاد يشددون على ضرورة التفكير النقدي حول كيفية تمكين القوانين والهياكل الرسمية أن تخدم مصالح معينة، وكيف يمكن أن تُستخدم لتبرير هيمنة معينة على السلطة أو لإقصاء فئات معينة من المجتمع. على سبيل المثال، في سياق الدراسات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، يظهر النقاد كيف أن المناهج الشكلية يمكن أن تؤدي إلى استمرارية الظلم إذا تم استخدام القوانين بشكل انتقائي لدعم الهياكل القائمة بدلاً من تحديها. لذا، يعتبر الكثيرون أنه من المهم توسيع التحليل ليشمل كيف تتفاعل الهياكل الرسمية مع الديناميات الاجتماعية، بحيث يتم فهم السياسة بشكل شامل (Young 2000, 220-225). ورغم الانتقادات الكثيرة، فإن إسهامات إيستون كانت حاسمة في فهم الأنظمة السياسية، فهو قدم أساساً لتحليل الديمقراطيات وتفاعل الهياكل الرسمية مع القوى الاجتماعية. وستظل أعماله مرجعاً أكاديمياً مهماً، فهي تسلط الضوء على قيمة الشكل للنظام السياسي وتدعو للتفكير النقدي في تحسين الأنظمة لتلبية احتياجات المجتمعات.

الفرع الثاني: غابرييل الموند والشكلانية الديمقراطية:

غابرييل ألموند، من رواد "الدراسات المقارنة" للأنظمة السياسية، ركز على تأثير الهياكل السياسية على سلوك المواطنين. وقد أشار إلى أن الديمقراطيات تحتاج إلى أكثر من الهياكل القانونية لضمان فعاليتها واستجابتها لمطالب المجتمع. وسنلخص أهم أفكاره في مايلي:

أولاً: الشكلانية كإطار: في كتابه النظم السياسية المقارنة (Comparative Politics: A Developmental Approach)، يقدم ألموند تحليلاً نقدياً للمناهج الشكلية، ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أي نظام ديمقراطي. فهو يشير إلى أن الشكل، أو الالتزام بالهياكل القانونية والدستورية، ضروري لتحقيق النظام والاستقرار، لكنه ليس كافياً وحده. فهو يرى أن الهياكل السياسية يجب أن تكون مصممة بشكل يضمن الاستجابة لمطالب المجتمع وأن تكون مرتبطة بسلوكيات المواطنين واهتماماتهم. ويؤكد ألموند على أهمية العلاقة بين الشكل والمشاركة السياسية؛ فيشير إلى أن النظم الديمقراطية التي تعتمد فقط على الشكل — مثل الانتخابات الدورية والقوانين المكتوبة — قد تفشل في تحفيز المواطنين على المشاركة الفعالة. ويشير إلى أن الشكلية قد تؤدي إلى عدم الاستقرار إذا لم تكن مصحوبة بمشاركة فعلية من قبل المواطنين، مما يجعل الحكومة عرضة لفقدان شرعيتها (Almond 1970, 210-215).

ويؤكد ألموند على أن الشكلية في الديمقراطية يجب أن تأخذ في اعتبارها الأبعاد الثقافية والاجتماعية. فهو يعتقد أن نجاح الأنظمة الديمقراطية يعتمد على مدى توافق الهياكل الرسمية مع القيم الاجتماعية والثقافية للأفراد. فإذا كانت القوانين والهياكل السياسية لا تعكس التنوع الاجتماعي أو الاحتياجات الخاصة للمواطنين، فإنها قد تُعتبر غير شرعية وغير فعالة. كما يرى بأن الشكلية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشرعية السياسية. عندما يكون هناك إطار قانوني قوي ونظام مؤسسي شفاف، تزداد ثقة المواطنين في النظام السياسي. وبالتالي، فإن الشكلية تعزز من قدرة الحكومات على الاستجابة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، يؤكد ألموند أن هذا لا يعني أن الشكلية وحدها كافية؛ بل يجب أن تُدمج مع قيم المشاركة والمحاسبة لأنها يمكن من خلالها أن يمارس الاستبداد تحت ضل هياكل المؤسسات والنظام السياسي (Almond 1970, 220-225).

ثانياً: الشكلانية ومخاطر الانفصال بين الحكومة والمجتمع: ينبه ألموند إلى مخاطر التركيز المفرط على الشكلية في السياسة، فيؤدي الانفصال بين الحكومة والمجتمع إلى تجاهل احتياجات المواطنين. ويؤكد أن التركيز على الهياكل القانونية قد يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية وفقدان الشرعية الديمقراطية عندما لا تعكس الحكومات مصالح الشعب (Almond 1970, 230-235).

ثالثا: نقص في الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية: ينتقد أ尔蒙د أيضاً المناهج الشكلية من حيث نقص قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية المتغيرة. يشير إلى أن الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد على الهياكل قد تفشل في التكيف مع تغيرات المجتمع ومتطلباته. على سبيل المثال، في المجتمعات ذات التنوع الثقافي والعرقي، قد تؤدي الأنظمة التي تركز فقط على الشكل إلى إقصاء مجموعات معينة. وبالتالي، تصبح القوانين والهياكل غير فعالة في معالجة القضايا الأساسية مثل الفقر، والتمييز، وحقوق الأقليات (Almond 1970, 240-245).

رابعا: الشكلانية والشرعية: يعتبر أ尔蒙د أن دراسة الشكل تعزز الشرعية السياسية ولكنها لا تضمنها. فحتى لو كان هناك نظام قانوني قوي، فإن الحكومة تحتاج إلى الدعم الشعبي والتفاعل الفعال مع المواطنين. فإذا كانت الحكومة تعتمد فقط على الشكل ولا تُظهر استجابة للاحتياجات المجتمع، فإنها قد تواجه فقدان الشرعية. لذا، يجب أن تتضمن الأنظمة الديمقراطية ممارسات تفاعلية تعزز من العلاقة بين الحكومة والمواطنين (Almond 1963, 20-25).

في ضوء نقده للشكلية، يقترح أ尔蒙د ضرورة تطوير أنظمة ديمقراطية تجمع بين الهياكل الشكلية والمشاركة الفعالة. ويجب أن تعمل الحكومات على تعزيز ثقافة سياسية تشجع على التفاعل والمشاركة المدنية، وأن تكون مرنة بما يكفي لتجاوب مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. كما يؤكد على أهمية بناء مؤسسات سياسية قوية ولكنها قادرة على التواصل مع المواطنين وفهم احتياجاتهم (Almond 1970, 250-255).

الخاتمة:

لا يمكن النظر إلى الديمقراطية الشكلانية بمعزل عن سياقها التاريخي والفلسفي الذي أظهر هشاشتها منذ اللحظة الأولى لولادتها كنظرية في الفكر السياسي. فمنذ نشأتها في الفلسفة الكلاسيكية اليونانية، عانت الديمقراطية من التوتر بين الشكل والمضمون، وبين المثالية التي سعى إليها الفلاسفة وبين الواقع السياسي المعقد الذي أفرزته الأنظمة القائمة. وهذا التوتر كان ولا يزال يعكس قصورا بنيويا في الفكر السياسي الذي انشغل بتطوير الهياكل والمؤسسات الشكلية للديمقراطية، دون التطرق الجاد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والغايات الجوهرية التي تُعد جوهر الديمقراطية.

إن اعتماد الديمقراطية على الأطر والمؤسسات الإجرائية، كضمانة لتحقيق النظام والاستقرار، قد أدى إلى تجاهل التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تشكل روح النظام الديمقراطي. ففي حين ركز الفكر الكلاسيكي والحديث، كما يظهر في كتابات ميكافيلي ومونتسكيو، على ضرورة المؤسسات والتنظيم، إلا أن هذه المؤسسات ظلت في كثير من الأحيان

منفصلة عن تحقيق الإرادة الشعبية الحقيقية. ومع تطور الفكر السياسي في القرن العشرين، قدم علماء مثل ديفيد إيستون وغابرييل ألموند مناهج أكثر تنظيماً لتحليل الأنظمة السياسية، إلا أن هذه المقاربات، رغم عمقها المنهجي، لم تتمكن من تجاوز إشكالية التركيز على الشكل دون الجوهر.

ومن جهة أخرى، فإن النقد المعاصر للديمقراطية، كما تجلى في أعمال إيستون، يكشف عن الفجوة الكبيرة بين ما تقدمه الديمقراطية نظرياً وما تحققه فعلياً على أرض الواقع. فالممارسات الشكلية للديمقراطية، مثل الانتخابات والبرلمانات، قد تتحول بسهولة إلى أدوات تُكْرَسُ النخب الحاكمة بدلاً من أن تُعَبِّرَ عن إرادة الشعوب. وهنا يظهر قصور الفلسفة السياسية التي افترضت أن الإجراءات الشكلية كافية لضمان العدالة والمساواة، بينما الواقع أثبت مراراً أن هذه الإجراءات يمكن أن تصبح مجرد واجهة تخفي خلفها مظاهر القمع واللامساواة.

المصادر باللغة العربية:

١. افلاطون. ٢٠١٧. جمهورية افلاطون. ترجمة: حنا خباز. مصر: مؤسسة هنداوي.
٢. توشار، جان. ٢٠٢٠. تاريخ الأفكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط. السعودية: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع.
٣. غرين، فيليب. ٢٠٠٧. الديمقراطية. ترجمة: محمد درويش. بغداد: دار المأمون.
٤. هامرتن، جون. أ. ٢٠١٦. تاريخ العالم. ترجمة: ادارة الترجمة في دائرة المعارف العمومية. ج ٣. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
٥. غرامشي، أنطونيو. ١٩٩٤. كراسات السجن. ترجمة: عادل غنيم. بيروت- القاهرة: دار المستقبل العربي.
٦. هنتنغتون، صامويل. ١٩٩٣. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. تر: عبد الوهاب علوب. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. القاهرة: دار سعاد الصباح.
٧. هابرماس، يورغن. ٢٠٢٠. نظرية الفعل التواصلي في نقد العقل الوظيفي. ج ٢. ترجمة: فتحي المسكيني. قطر-بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٨. سيننومير، إيف. ٢٠٢٣. الديمقراطية المستحيلة والحدثة عند فيبر وهبرماس. ترجمة: جورج كتورة. قطر-بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٩. فيبر، ماكس. ٢٠١٥. الاقتصاد والمجتمع. ترجمة: محمد التريكي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٠. ميكافيلي، نيقولا. ٢٠١٧. الأمير. ترجمة: محمد لطفي جمعة. لندن: مؤسسة هنداوي.
١١. مونتسكيو. ٢٠١٣. روح الشرائع. ترجمة: عادل زعيتر. لندن: مؤسسة هنداوي.
١٢. أرسطو. ١٩٤٧. السياسة. ترجمة: احمد لطفي السيد. بيروت: منشورات الجمل.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Almond, Gabriel A. (1963). The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton University Press.
2. Almond, Gabriel A. (1970). Comparative Politics: A Developmental Approach. Addison-Wesley.

3. Almond, Gabriel A. 1963. The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations. Princeton University Press. pp. 10-12.
4. Almond, Gabriel A. 1970. Comparative Politics: A Developmental Approach. Addison-Wesley.
5. Almond, Gabriel A. 1970. Comparative Politics: A Theoretical Framework. Harper & Row.
6. Althusser, Louis. 1971. On the Reproduction of Capitalism: Ideology and Ideological State Apparatuses. Verso.
7. Dahl, Robert A. 1971. Polyarchy: Participation and Opposition. Yale University Press.
8. Dahl, Robert A. 1989. Democracy and Its Critics.
9. Dahl, Robert A. 1989. Democracy and Its Critics. Yale University Press.
10. Diamond, Larry. 1999. Developing Democracy: Toward Consolidation. Johns Hopkins University Press.
11. Easton, D. (1965). A System Analysis of Political Life. John Wiley & Sons, 1965. pp. 55-60. & Easton, D. (1965). A Framework for Political Analysis. Prentice-Hall.
12. Easton, D. 1953 The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. Knopf.
13. Easton, D. 1953. The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. Knopf.
14. Easton, D. 1953. The Political System: An Inquiry into the State of Political Science.
15. Easton, D. 1953. The Political System: An Inquiry into the State of Political Science. Knopf.
16. Easton, D. 1965. A Framework for Political Analysis. New Jersey: Prentice-Hall.
17. Easton, D. 1965. A Framework for Political Analysis. Prentice-Hall.
18. Easton, D. 1965. A System Analysis of Political Life. John Wiley & Sons.
19. Easton, D. 1965. A System Analysis of Political Life. John Wiley & Sons..
20. Easton, D. 1965. A Systems Analysis of Political Life. New York: John Wiley & Sons.
21. Heywood, Andrew. (2013) Politics. 4th ed., Palgrave Macmillan.
22. Heywood, Andrew. (2013). Politics. 4th ed., Palgrave Macmillan.
23. Heywood, Andrew. 2013. Politics. 4th ed., Palgrave Macmillan.
24. Levitsky, Steven, and Lucan A. Way. 2010 .Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold War. Cambridge University Press.
25. Leyden.1985 .Aristotle on Equality and Justice.
26. Lijphart, Arend. 1971. "Comparative Politics and the Comparative Method." The American Political Science Review, vol. 65, no. 3.
27. Linz, Juan. 1975. Totalitarian and Authoritarian Regimes. Lynne Rienner.
28. Lipson, L. 1964. The democratic civilization. (No Title).
29. Michels, Robert. 1911. Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy. New York: Hearst's International Library.
30. Stepan & Linz. (1996). Problems of Democratic Transition and Consolidation.
31. Tilly, Charles. 2007. Democracy. Cambridge University Press.



-
32. Tilly, Charles. 2007. Democracy. Cambridge University Press.
33. Young, Iris Marion. 2000. Justice and the Politics of Difference. Princeton University Press.